الأمم المتحدة

A/71/628

الجمعية العامة

Distr.: General
22 November 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البندان ١٣٤ و ١٤٩ من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

التقرير المرحلي الثامن عن مشروع التخطيط المركزي للموارد

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد (A/71/390) المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٤٣، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل كفالة إبقاء الجمعية على علم، سنويا، بالتقدم المحرز في تنفيذ مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد (أوموجا). وكان معروضا على اللجنة أيضا التقرير المرحلي السنوي الخامس لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ نظام الأمم المتحدة المركزي لتخطيط الموارد (A/71/180)، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٤٦.

٢ - واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقريرين المذكورين أعلاه، بممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وأجرت اللجنة أيضا تبادلا للآراء مع أعضاء اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات.

011216 301116 16-19309 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا - التقرير المرحلي السنوي الخامس لمجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ نظام الأمم المتحدة المركزي لتخطيط الموارد

٣ - يذكر مجلس مراجعي الحسابات أن تقريره قد أعد على أساس عمليات مراجعة الحسابات التي أُجريت في الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٦ (انظر الفقرة ٤ أدناه). وتشمل المجالات التي تناولها المجلس ما يلي: التقدم المحرز في نشر نظام أوموجا؛ وتثبيت نظام أوموجا؛ وتنفيذ وظائف أوموجا المتبقية؛ ودعم نظام أوموجا؛ وتكاليف نظام أوموجا وفوائده. وترد تعليقات اللجنة الاستشارية على ملاحظات المجلس وتوصياته في سياق مناقشتها لكل موضوع، حسب الاقتضاء، في الفقرات الواردة أدناه. وتثني اللجنة الاستشارية على جودة تقرير المجلس.

ثالثا - التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع النظام المركزي لتخطيط الموارد

٤ - يذكر الأمين العام أن التقرير المرحلي الثامن عن حالة تنفيذ نظام أوموجا يغطي التقدم المحرز في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إلى آب/أغسطس ٢٠١٦. وتشمل المسائل الرئيسية التي يتناولها التقرير ما يلي: حالة المشروع؛ والتحضير لبدء عمليات النشر المقبلة؛ وتحقيق الفوائد؛ وتعميم الموارد وإعادة تنظيمها وإعادة توصيفها؛ وإدارة المخاطر؛ والاحتياجات من الموارد؛ وتكاليف تشغيل نظام أوموجا وصيانته ودعمه.

ألف - حالة المشروع

٥ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قد طلبت، في قرارها ٢٤٦/٦٧ (الجزء الثالث، الفقرة ٢٥)، إلى الأمين العام أن يكفل التنفيذ الكامل لاستراتيجية نشر نظام أوموجا المنقحة المقترحة في تقريره المرحلي الرابع عن تنفيذ المشروع المركزي لتخطيط الموارد (A/67/360)، ووافقت على إتمام تنفيذ المشروع بكامل نطاقه بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ على أقصى تقدير، مع مراعاة التعليقات والتوصيات الواردة في الفقرة ٥٣ من تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/67/565)[(١)]. ووافقت الجمعية أيضا

(١) يشمل النطاق الكامل للنظام ما مجموعه ٣٢١ عملية مهيكلة على النحو التالي: (أ) أساس نظام أوموجا، الذي يضم ١٢٢ عملية في مجالات الشؤون المالية والأصول والمشتريات والممتلكات والمعدات وإدارة المخزونات لدعم التشغيل الآلي اللازم لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ (ب) التوسعة ١، وتضم ٦٦ عملية تتعلق بالموارد البشرية، بما في ذلك المرتبات وإدارة شؤون السفر؛ (ج) التوسعة ٢، وتضم ما تبقى عمليات وعددها ١٣٣ عملية، تشمل ما يتعلق بصياغة الميزانية وإدارة سلسلة الإمداد وإدارة المنح وإدارة البرامج.

في ذلك القرار (الجزء الثالث، الفقرة ٢٦)، على الخطة المنقحة لإكمال وبناء ونشر الأساس والتوسعة ١ لنظام أوموجا بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. واستندت استراتيجية النشر المنقحة المقترحة لتنفيذ نظام أوموجا على نطاق الأمانة العامة بحلول نهاية عام ٢٠١٥ إلى نهج تدريجي يشمل ما يلي: (أ) تصميم وبناء نظام أوموجا في ثلاث مجموعات وظيفية، هي: الأساس، والتوسعة ١، والتوسعة ٢ لنظام أوموجا؛ (ب) نشر وظائف الأساس والتوسعة ١ لنظام أوموجا في أربع مجموعات جغرافية بحلول نهاية عام ٢٠١٥؛ (ج) تصميم التوسعة ٢ لنظام أوموجا بحلول نهاية عام ٢٠١٥؛ (د) الانتهاء من مرحلة بناء التوسعة ٢ بحلول نهاية عام ٢٠١٧ ونشرها بحلول نهاية عام ٢٠١٨. ويقدم المرفقان الثالث والرابع من تقرير اللجنة الاستشارية عن التقرير المرحلي الرابع (A/67/565)، على التوالي، تفاصيل عما يلي: (أ) المكاتب والإدارات والبعثات الميدانية والكيانات الأخرى المدرجة في كل مجموعة[٢]؛ (ب) قائمة بـ ٣٢١ عملية، تشكل كامل نطاق النظام، مصنفة بحسب مراحل الأساس والتوسعة ١ والتوسعة ٢.

٦ - ويقدم الجدول ١ من تقرير الأمين العام (A/71/390) موجزا للمعالم الرئيسية لمشروع أوموجا خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بما في ذلك الأنشطة التحضيرية المُنجزة والجارية وعمليات النشر المقررة. وتشمل عمليات النشر الرئيسية المُنجزة حتى الآن ما يلي:

(أ) تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥: على نطاق الأمانة العامة (المجموعات من ١ إلى ٤) نشر الأساس والتوسعة ١ لنظام أوموجا، تعرف أيضا باسم إدماج أوموجا عندما تنفذ المرحلتان معا (المرجع نفسه، الفقرات ١٧-١٩)، باستثناء كشوف المرتبات للموظفين المحليين (المجموعة ٥)، المقرر تنفيذها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦؛

(٢) (أ) المجموعة ١: ١٤ من عمليات حفظ سلام وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا؛ (ب) المجموعة ٢: ١٤ من البعثات السياسية الخاصة وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان؛ (ج) المجموعة ٣: مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (بما في ذلك مقر الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في جنيف بصفتهما الجهتان المقدمتان للخدمات للمكتب)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ (د) المجموعة ٤: مقر الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمحكمتان الدوليتان، ونشر التوسعة ١ لنظام أوموجا في عمليات حفظ السلام/البعثات السياسية الخاصة للموظفين الدوليين. وفي وقت لاحق، أضيفت المجموعة ٥ لتنفيذ التوسعة ١ لنظام أوموجا، بما في ذلك كشوف المرتبات للموظفين الوطنيين (انظر A/70/369).

(ب) تموز/يوليه ٢٠١٦: النشر على نطاق الأمانة العامة لوظائف تقديم الخدمات بغية تبسيط أنشطة استرداد التكاليف (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٠ و ٢١)؛

(ج) تموز/يوليه ٢٠١٦: تنفيذ المرحلة ١ من التغييرات المدخلة على مجموعة عناصر الأجر التي تضعها لجنة الخدمة المدنية الدولية على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٧٠/٢٤٤، بما في ذلك عناصر الانتقال وبعض البدلات والاستحقاقات الميدانية (المرجع نفسه، الفقرتان ٥٣ و ٥٤؛ انظر أيضا الفقرة ١٩ أدناه)؛

(د) آب/أغسطس ٢٠١٦: إنتاج البيانات المالية لعمليات حفظ السلام، بما يشمل نشر وحدتين جديدتين من وحدات نظام ”ساب“[٣] (A/71/390، الفقرات ٢٢-٢٦).

٧ - وإضافة إلى ذلك، يُبلغ الأمين العام عن الإنجازات التالية في مجال تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال: (أ) وضع منهج لأكاديمية تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال، مع اعتماد ٤٠ مدربا وتدريب ما يزيد على ٣٧٥ موظفا لبناء القدرات من أجل إعداد التقارير، ولوحات المتابعة والتحليل، فضلا عن التدريب الوظيفي على استخدام تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال؛ (ب) قيام مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوضع برامجية لإبلاغ الجهات المانحة للأموال البرنامجية تجمع المعلومات والبيانات المالية لنظام أوموجا من النظم القديمة الأخرى في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لكي يُكرّر استخدامها في مكاتب أخرى؛ (ج) قيام مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتنسيق تخصيص موارد تحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال على الصعيد العالمي من أجل تلبية الطلب المتزايد على التقارير، كجزء من تعميم نظام أوموجا (انظر الفقرة ٤١ أدناه).

٨ - يذكر تقرير الأمين العام أن نظام أوموجا يدعم حاليا أكثر من ٤٠٠ موقع في جميع أنحاء العالم. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، عقب نشر نظام أوموجا في كيانات المجموعة ٥ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بلغ مجموع مستخدمي النظام حاليا ٢٠٢ ٤٢ من المستعملين و ٨٠٩ ٣٧ من مستخدمي وظائف الخدمة الذاتية، ويوفر خدمات كشوف المرتبات لـ ٠٥٦ ٤٧ موظفا، بمن فيهم الأفراد النظاميون، ويستفيد من خدماته ٨١٧ ٦ من الخبراء الاستشاريين و ٠٥١ ٣ من فرادى المتعاقدين. وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن النظام يوفر الخدمات لما مجموعه ٨١٧ ٦٠ من المشاركين في الاجتماعات، بمن فيهم ١٨٠ ٣٧ مشاركا تم تجهيز سفرهم أيضا في نظام أوموجا.

(٣) تشير إلى مجموعة برمجيات نظام التخطيط المركزي للموارد الجاري تنفيذه في الأمم المتحدة.

٩ - وترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم الذي أبلغ عنه الأمين العام في نشر الأساس والتوسعة ١ لنظام أوموجا وترى أن تنفيذ نظام أوموجا على نطاق الأمانة العامة يُعد أحد الإنجازات الرئيسية للأمم المتحدة. وترى اللجنة أن الاستعاضة عن العديد من العمليات الإدارية ونظم المعلومات المجزأة تجزأً شديدا بنظام مركزي متكامل ومشترك لتخطيط الموارد يفضي إلى تبسيط وتوحيد تصريف الأعمال ومواءمة طرق العمل في منظمة كبيرة ومعقدة وموزعة جغرافيا كالأمم المتحدة يشكل نتيجة تبعية لتحوُّل تصريف الأعمال وتغير التكنولوجيا. ونشر هذا النظام يوفر منصة لإجراء المزيد من التحسينات في عمليات المنظمة، ودعم عمليات اتخاذ القرارات، وتبسيط عمليات تصريف الأعمال، وزيادة الشفافية بشأن التكاليف واستخدام الموارد، وكذلك تمكين المزيد من مبادرات التحول في تصريف الأعمال، مثل تنفيذ نموذج جديد لتقديم الخدمات. كما يوفر استكمال نشر المرحلتين الأوليين من المشروع، الأساس والتوسعة ١ لنظام أوموجا، الشعور بالثقة في أنه يمكن تنفيذ النطاق الكامل للمشروع على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٣.

باء - تثبيت نظام أوموجا

١٠ - يشير الأمين العام إلى أن المسائل التي حددتها فرقة العمل المعنية باستعراض فترة ما بعد تنفيذ نظام أوموجا، التي أُعيد إحياؤها لحل المسائل التي أثارتها كيانات المجموعتين ٣ و ٤، مصنفة في ٦٧ توصية، منها ١٣ توصية صنفت باعتبارها تحسينات مستمرة يتعين التصدي لها مع مرور الوقت، مع استهداف حل وإغلاق المسائل المثارة في بقية التوصيات بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وجُمِّعت التوصيات بحسب المجال الوظيفي، على النحو المبين في الشكل الأول من تقرير الأمين العام، وأسندت إلى المسؤولين عن العمليات ورئيس شؤون تكنولوجيا المعلومات، مع تحديد تواريخ الحلول المستهدفة. ويرد المزيد من التفاصيل عن عمل فرقة العمل وتوصياتها في الفقرات من ٣٠ إلى ٣٥ في تقرير الأمين العام. وتثق اللجنة الاستشارية في أن الأمين العام سيكفل حل المسائل المتبقية بحلول نهاية عام ٢٠١٦، على النحو المقرر.

١١ - ويلاحظ مجلس مراجعي الحسابات، في تقريره (A/71/180)، أن عدد المشاكل المبلغ عنها في عام ٢٠١٥ فاق قدرة شبكة الدعم وفريق أوموجا على الاستجابة على الرغم من توقع المشاكل المتعلقة بنشر نظام أوموجا في المجموعتين ٣ و ٤، ومن اتخاذ إجراءات تصحيحية. وخلص المجلس إلى أن المستخدمين لم يتلقوا تدريبات ملائمة قبل نشر نظام أوموجا، واعتبر قرابة ٥٠ في المائة من المجيبين عن استقصاء للمستخدمين في مرحلة ما بعد نشر المجموعتين ٣ و ٤ أنفسهم غير مستعدين عند نشر نظام أوموجا. ويلاحظ المجلس أنه،

بحلول آذار/مارس ٢٠١٦، تم تكريس كامل قدرات فريق أوموجا المتصلة ببرامجيات تحليل الأعمال (٦٤ موظفا) لدعم مرحلة ما بعد النشر، مع إضافة ١٤ خبيرا استشاريا يجري التعاقد معهم لتوفير المساعدة المؤقتة. بيد أن نقص مهارات تحليل الأعمال في مجالات رئيسية من بينها المحاسبة المالية، وإدارة الصناديق، والسفر وكشوف المرتبات، أدى إلى إعاقة قدرة الإدارة على فهم المشاكل وحلها على وجه السرعة. ويلاحظ المجلس أيضا وجود نقاط ضعف في وظيفة الإبلاغ عن سير الأعمال قامت كيانات المجموعتين ٣ و ٤ بالكشف عنها باعتبارها مسألة حاسمة. ويقدم تقرير المجلس مزيدا من التفاصيل بشأن الصعوبات التي صودفت في فترة ما بعد التنفيذ في كيانات المجموعتين ٣ و ٤ والأثر على سير الأعمال اليومية (انظر A/71/180، الفقرات ٨-١٠ من الموجز؛ والفقرات ٢٩-٥٠).

١٢ - وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس مراجعي الحسابات ألقى الضوء، في مناسبات عديدة، على أهمية تحقيق الاستعداد التنظيمي والمؤسسي لتطبيق نظام أوموجا، والأخذ بالتغيير في الأمم المتحدة على نحو فعال ومنظم، ووضع خطط طوارئ مناسبة للتخفيف من حدة المخاطر المعروفة (انظر A/68/151، و A/69/158، و A/70/158). وأشار المجلس أيضا إلى افتراضات التخطيط الطموحة للمشروع والجدول الزمني الجريء للإنجاز، ولا سيما بالنسبة للمجموعتين ٣ و ٤، مما أدى إلى تقليص بعض أنشطة المشروع الرئيسية، مثل التدريب.

١٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، نتيجة للمشاكل الخطيرة التي ظهرت في أعقاب كل عملية من عمليات نشر نظام أوموجا الرئيسية ونطاق الجهود المطلوب من فريق أوموجا بذلها لدعم تحقيق التثبيت في مرحلة ما بعد النشر وحل مشاكل استعداد المنظمة، كان من اللازم تنقيح الجدول الزمني للمشروع عدة مرات، مما استتبع حصول حالات تأخّر في الأعمال التحضيرية لعمليات النشر الجديدة مع الآثار المترتبة على التكلفة والتأثير على المستوى الإجمالي للميزانية المعتمدة. وتشدد اللجنة الاستشارية على أهمية كفالة مواصلة الاستفادة من الدروس المستخلصة من عمليات النشر السابقة ومراعاتها مراعاة تامة في التحضير لعمليات النشر المقبلة بغية كفالة سلاسة عمليات النشر وتجنب بذل جهود كثيفة لتحقيق تثبيت النظام تؤدي إلى حدوث حالات تأخير وارتفاع التكاليف ومخاطر أخرى.

١٤ - ولدى طلب المزيد من المعلومات عن النتائج التي توصل إليها المجلس بشأن عدم وجود ما يكفي من التدريب العالي الجودة قبل النشر، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمانة العامة قد واجهت بالفعل تحديا هائلا في مجال التدريب. وقد اعتُمد نهج تدريب المدربين

بهدف الاستفادة إلى أقصى حد من الموارد التدريبية واستكمل باعتماد نُهج إضافية استنادا إلى الدروس المستفادة بعد كل عملية نشر، بما في ذلك التعلم من بعد، وتعزيز محتوى أدوات المساعدة على العمل والوثائق المتاحة على الشبكة وعددها. وأقرت الأمانة العامة أيضا أن الجدول الزمني الجريء للنشر بين عمليتي نشر المجموعتين ٣ و ٤، اللتين تمثلان أيضا أكبر المجموعات وأكثرها تعقيدا، لم يسمح بإجراء تنقيح شامل لخطة التدريب ومحتواه، ونتيجة لذلك، لم يتسن تكييف بعض مواد التدريب التي سبق وضعها للنشر المبكر في قوات حفظ السلام (المجموعة ١) مع سياق مختلف عن سياق حفظ السلام (المجموعتان ٣ و ٤). وتشمل العوامل الأخرى المساهمة في الصعوبات المتصلة بالتدريب ما يلي: (أ) التحديد الصحيح للمستعملين المقرر أن تتولى تدريبهم كيانات النشر بسبب عدم فهم تغير الأدوار والمسؤوليات؛ (ب) نقص المدربين المؤهلين في نظام أوموجا؛ (ج) تنقلات الموظفين المدربين. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن الدروس المستفادة من المجموعة ٣ قد أسهمت في تعزيز جهود التدريب المبذولة فيما يتعلق بالمجموعة ٤، وبأنه تمت معالجة أوجه القصور في التدريب السابق للنشر بإنشاء مراكز دعم قوية ومجهزة لمساعدة الموظفين وتقديم تدريب عملي أثناء فترة الذروة. وعلاوة على ذلك، فقد استمرت جهود التدريب على الصعيد العالمي بعد مرحلة النشر.

١٥ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن استراتيجية التدريب لفريق أوموجا لا تزال تعالج أهم الصعوبات التي طرحت قبل نشر المجموعة ٤، وذلك ببناء قدرات أكبر على التدريب المتواصل بما يتناسب مع الاحتياجات، وتوفير أدوات لتقدير الاحتياجات التدريبية فيما يتصل باستخدام نظام أوموجا على نحو سليم. وشملت هذه الجهود: (أ) إتاحة أساليب لتعلم نظام أوموجا بالاستناد إلى مجموعة من الطرائق[٤]؛ (ب) إنشاء شبكة عالمية مدربة من منسقي التدريب على نظام أوموجا وخبراء العمليات المدربين المحليين؛ (ج) التوسيع التدريجي لمجموعة أكبر من خبراء عمليات تسيير الأعمال في مختلف كيانات المنظمة؛ (د) إنشاء شبكة من الخبراء يمكن أن تعمل في أفرقة عالمية متعددة الوظائف وأن تعالج القضايا على الصعيد العالمي. وأُبلغت اللجنة أيضا بأنه منذ عام ٢٠١٣، أكمل أكثر من ٥٠٠ ١٧ موظف تدريبا واحدا أو أكثر بإشراف مدرب وأكمل زهاء ٥٨٠ ٢٥ موظفا مسجلا ذاتيا تدريبا واحدا أو أكثر بواسطة الحاسوب.

(٤) التدريب بواسطة الحاسوب وبإشراف مدرب (وجها لوجه) والتعلم المختلط (التعلم عن بعد)، بما في ذلك الفصول الدراسية حسب وتيرة المتعلم والفصول الدراسية الافتراضية، وبرامج التوعية، وحلقات العمل المتعلقة بنقل المعارف، وأدلة المستخدمين، وأدوات المساعدة على العمل وعمليات المحاكاة وصحائف الوقائع.

١٦ - وتحيط اللجنة الاستشارية علما بالجهود المبذولة لتحسين التدريب على نظام أوموجا وتشجع الأمين العام على مواصلة تعزيز القدرات والخبرات فيما يتعلق بنظام أوموجا داخل المنظمة.

جيم - عمليات النشر المقبلة

١٧ - تشمل عمليات النشر المقبلة لنظام أوموجا: (أ) نشر التوسعة ١ لنظام أوموجا في كيانات المجموعة ٥؛ (ب) إدخال تعديلات على نظام أوموجا عملا بقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٤٤ بشأن توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية فيما يتعلق بالتغييرات المدخلة على مجموعة عناصر الأجر للجنة فيما يتعلق بالموظفين من الفئة الفنية والفئات العليا؛ (ج) التوسعة ٢ لنظام أوموجا (انظر الفرع الثالث - دال أدناه).

١٨ - وترد في الفقرات من ٤٩ إلى ٥٢ من تقرير الأمين العام معلومات عن نشر نظام أوموجا في كيانات المجموعة ٥. وكما هو مبين، تنطوي المجموعة ٥ على نشر التوسعة ١ لنظام أوموجا على أكثر من ٦٠٠ ١١ موظف من الموظفين الوطنيين و ٧٠٠ ٨ فرد من الأفراد النظاميين في ٣٨ من عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ويشير التقرير إلى أن نشر نظام أوموجا في كيانات المجموعة ٥، الذي كان مقررا أصلا في نيسان/أبريل ٢٠١٦، أُرجئ بعد ذلك إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ويجرى تنفيذه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦[٥]. وترد في الفقرة ٥٠ من التقرير التفسيرات المتعلقة بالتأخر في نشر المجموعة ٥. ويشير التقرير أيضا إلى أنه على الرغم من عدم نشر أي وظيفة جديدة، فإن التطبيق على كيانات المجموعة ٥ يشكل تحديا بالنظر إلى ضخامة العمل المطلوب الاضطلاع به لتنقية البيانات وإثرائها في عدة نظم قديمة، وأنشطة إدارة التغيير الواسعة النطاق اللازمة في المقر وفي مراكز العمل الميدانية على السواء.

١٩ - وفيما يتعلق بالتغييرات المتصلة بمجموعة عناصر الأجر للجنة الخدمة المدنية الدولية، يشير تقرير الأمين العام إلى أن التغييرات ستطبق على أربع مراحل: نفذت الأولى في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، وتقرر إجراء الثانية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦[٦]، وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، من المقرر تنفيذ الثالثة التي تضم جميع التغييرات التي أقرتها الجمعية العامة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ومن المقرر تنفيذ الرابعة في ١ كانون الثاني/

(٥) أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه تم بالفعل نشر المجموعة ٥ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، على النحو المقرر.

(٦) أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المرحلة الثانية نفذت بشكل فعال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، على النحو المقرر.

يناير ٢٠١٨ (A/71/390، الفقرتان ٥٣ و ٥٤). وتُعرض مقترحات الأمين العام المفصلة في هذا الصدد في مذكرة قدمت لتنظر فيها الجمعية العامة في دورتها السبعين (A/70/896 و Corr.1؛ وانظر أيضا تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/70/961)). واقترح الأمين العام، في مذكرته، أن يبدأ نفاذ التغييرات المدخلة على مجموعة عناصر الأجر المتعلقة بالمرحلة ٢ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بدلا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، وستدخل التغييرات المتصلة بالمرحلة ٣ حيز النفاذ في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ بدلا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بسبب الصعوبات التقنية والتشغيلية التي تواجهها الأمانة العامة، مما أدى إلى تأخُّر في تنفيذ مجموعة عناصر الأجر الجديدة. بيد أن الأمين العام أبلغ الجمعية العامة، عند تقديم المذكرة المشار إليها أعلاه إلى الجمعية العامة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بأنه سيكون على استعداد لتنفيذ جميع التغييرات في التواريخ التي قرَّرتها الجمعية. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن ينقح الأمين العام رسميا تقريره المرحلي الثامن عن تنفيذ نظام أوموجا ليعكس مراعاة الجدول الزمني الأصلي الذي وافقت عليه الجمعية العامة المتصل بتنفيذ مجموعة عناصر الأجر للجنة الخدمة المدنية الدولية (انظر **A/71/557**، الفقرات ١٣١-١٣٧). وعلاوة على ذلك، وفي حين تلاحظ اللجنة الاستشارية أن التغييرات المتصلة بنظام أوموجا وتكاليف تطويره يجري تنفيذها كجزء من مشروع أوموجا (**A/71/390**، الفقرة ١٥٨)، فهي تشدد على أنه ينبغي تنفيذ هذه التغييرات، في المستقبل، وتمويلها كجزء من العمليات العادية للمنظمة.

٢٠ - وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يُكفل استعداد المنظمة والتدريب الكافي قبل عمليات النشر المذكورة أعلاه لضمان الانتقال الناجح إلى النظام الجديد على نحو يتفادى فترة طويلة لتحقيق التثبيت (انظر الفقرة ١٣ أعلاه).

دال - التوسعة ٢ لنظام أوموجا

٢١ - يوجز تقرير الأمين العام الجدول الزمني وخطة العمل لتنفيذ النطاق الكامل لنظام أوموجا بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (A/71/390، الفقرات ٥٥-٩٨). ويذكر الأمين العام، في تقريره، أن ١٣٣ عملية من عمليات التوسعة ٢ لنظام أوموجا جُمِّعت منطقيا في سبعة مشاريع منفصلة يتعين تنفيذها وفقا للجدول الزمني المبين في الشكل الثالث من التقرير. ويشير الأمين العام إلى أنه، مع إتمام تنفيذ التوسعة ٢ لنظام أوموجا بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، سيتم إنجاز النطاق الكامل لنظام أوموجا، على نحو ما قررته الجمعية العامة. وتعالج مشاريع التوسعة ٢ القدرات الوظيفية لما يلي: صياغة الميزانية؛ وإدارة سلسلة الإمداد؛ وجمع الأموال وإدارة العلاقات مع الجهات المانحة؛ والشركاء المنفذون؛ وإدارة

المؤتمرات والمناسبات؛ وإدارة القوات؛ والمشاريع الأخرى. ويرد موجز للمشاريع السبعة في التوسعة ٢ لنظام أوموجا في الفقرات الواردة أدناه. وتيسيرا للأغراض المرجعية، يرد الجدول الزمني لنظام أوموجا، على النحو الموجز في الشكل الثالث من تقرير الأمين العام، مستنسخا في مرفق هذا التقرير.

صياغة الميزانية

٢٢ - يشير تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرات ٥٩-٦٥) إلى أن المهام التي يتضمنها مشروع صياغة الميزانية المقترحة تشمل ما يلي:

(أ) دورة حياة الميزانية، بما في ذلك صياغة التوجيهات الأولية، وتخطيط الموارد، واستعراض الهيئات التشريعية ومجالس الإدارة والموافقة عليها، والإبلاغ عن الأداء إلى مجالس الإدارة والجهات المانحة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة؛

(ب) تقدير التكاليف القياسية وبارامترات إعادة تقدير التكاليف، بما في ذلك تضخم الأسعار وتقلبات أسعار الصرف؛

(ج) تحليل الحساسية ونمذجة الاحتياجات من الموارد من أجل تنفيذ البرامج والولايات باستخدام مستويات التمويل البديلة، بما في ذلك تكاليف القرارات الصادرة عن الهيئات التشريعية ومجالس الإدارة؛

(د) إدارة البرامج والمشاريع، التي تتضمن وضع خطط مفصلة مع أطر للإدارة القائمة على النتائج، والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز؛ والرصد والتقييم؛ والتقييم المستمر للأنشطة البرنامجية؛ وتقييم إنجاز النواتج ومساهمتها في تحقيق الإنجازات المتوقعة؛ والتنبؤ بالتكاليف والإبلاغ عنها؛ والإبلاغ عن الأداء؛ وإنجاز البرامج وإغلاقها؛ وإعادة الأموال غير المستخدمة؛

(هـ) إدارة القوات[٧]، بما في ذلك تخطيط الموارد فيما يتعلق ببدء البعثات أو تعديلها أو تقليص حجمها أو تصفيتها.

(٧) وفق التعريف الذي قدمته الأمانة العامة، تتمثل إدارة القوات في مصطلح واسع يشمل العمليات التالية المتصلة بدورة حياة بعثة حفظ السلام من التخطيط الأولي إلى تقليص حجمها وتصفيتها في النهاية: ''من التخطيط إلى التكليف بولاية''؛ ''ثم من الولاية إلى البعثة''؛ ثم التقليص والتصفية. ويغطي مشروع صياغة الميزانية في الأعم الأغلب المرحلتين الأخيرتين. ويشكل تخطيط القوات، وهو تحديد قوام القوات، من بين أمور أخرى، الجزء الذي يتوقع أن يتناول موافقة مجلس الأمن المسبقة.

٢٣ - ويشير الأمين العام إلى تنفيذِ عمليةٍ محدودة لإثبات صحة وجدوى المفهوم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، تهدف إلى التحقق من الافتراضات البالغة الأهمية المتعلقة بالقدرات البرمجية، وسيليها تطويرُ نماذج أولية متعددة وإجراءُ عملية شاملة لإثبات صحة وجدوى المفهوم في آب/أغسطس ٢٠١٧. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن عملية إثبات صحة وجدوى المفهوم قيد التنفيذ، ومن المقرر إنجازها في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويُعزى التأخُّر إلى الاضطرار إلى تأجيل العملية بسبب عدم توافر مدّربين على نظام ''ساب'' من أجل تدريب المشاركين، وهو شرط أساسي لتنفيذ العملية. ومن المقرر تنفيذ مشروع صياغة الميزانية في الربع الثالث من عام ٢٠١٨، بالتزامن مع عرض مشاريع ميزانيات حفظ السلام للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ (انظر مرفق هذا التقرير).

إدارة سلسلة الإمداد

٢٤ - يشير تقرير الأمين العام (A/71/390، الفقرات ٦٦-٧٧) إلى أن المشروع المقترح لإدارة سلسلة الإمداد سيشتمل على المراحل الثلاث التالية:

(أ) المرحلة ١: وقف تشغيل نظام غاليليو وتجهيز الأصناف الواردة/الخارجة - يشير تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرات ٦٩-٧١) إلى أن هذه المرحلة تشمل الاستعاضة عن نظام غاليليو في البعثات الميدانية لإدارة المنشآت والمعدات والآلات بخاصيات وظيفية تلبي احتياجات البعثات الميدانية في مجالات مثل الجرد المادي المتكامل وإدارة معدات أسطول النقل. ويشير أيضا إلى أن هذه المرحلة ستتطلّب جهداً كبيراً لتنقية بيانات نظام غاليليو وإثرائها، وهو أمرٌ من المقرّر القيام به مركزياً في برينديزي، بالتنسيق مع البعثات الميدانية التي ستتحمل هي أيضاً التكاليف ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، سيتعيّن تحسين إدارة سلسلة الإمداد بنظام أوموجا، قبل نشرها، لضمان حلولها تماماً محل وظائف نظام غاليليو. ويشير الأمين العام إلى أنّ تصميم التحسينات المقرّر إدخالها على نظام أوموجا قد استُكمِل وأن الأعمال التحضيرية لمرحلة البناء قد بدأت. ومن المقرر وقف تشغيل نظام غاليليو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧؛

(ب) المرحلة ٢: تخطيط الطلبات والإمدادات - يشير تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرات ٧٢-٧٤) إلى أن تخطيط الطلبات يشمل قدرات تخطيط متقدّمة، وذلك لوضع توقعات تشغيلية لخطط اقتناء المواد والخدمات، فضلاً عن وضع إحصاءات عن توقعات الطلبات استناداً إلى اتجاهات الاستهلاك التاريخية. ويشمل تخطيط الطلبات إعداد خطط تشغيلية لتوريد السلع والخدمات وتسليمها في الوقت المناسب وبتكلفة مثلى، فضلاً

عن إدارة دورة الإمداد، بما في ذلك متطلّبات النقل والتصدير/الاستيراد والتحقق من معلومات الشحن. وتُستخدَم في هذه المرحلة برمجيات شركة ”ساب“ للتخطيط المتقدّم والاستخدام الأمثل، التي تتطلب تدريب الموظفين على المنهجيات المتقدّمة للتخطيط لسلاسل الإمداد، فضلاً عن تدريبهم على استخدام البرمجيات الجديدة وتشكيلها. ومن المقرر أن يبدأ العمل على هذه المرحلة في الربع الأخير من عام ٢٠١٦، قبل استكمال المرحلة الأولى من مشروع إدارة سلسلة الإمداد، وسيتطلب ذلك إدارةً مناسبة للموارد بهدف ضمان توافر الموارد الماهرة اللازمة خلال كل مرحلة. ومن المقرر تنفيذ تخطيط الطلبات والإمدادات في الربع الثالث من عام ٢٠١٨؛

(ج) المرحلة ٣: تخطيط القدرات الطويل الأجل - يشير تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرتان ٧٦-٧٧) إلى أنّ هذه المرحلة تركّز على الاستفادة من المعلومات التحليلية لإجراء تخطيط استراتيجي أو تخطيط طويل الأجل للطلبات والإمدادات، بالتشاور مع الجهة المسؤولة عن إدارة البرامج والتوريد الاستراتيجي. ومن المقرر أن تبدأ الأنشطة التحضيرية في الربع الأول من عام ٢٠١٨، ونشر الحل في نهاية عام ٢٠١٨ (انظر مرفق هذا التقرير).

جمع الأموال وإدارة العلاقات مع الجهات المانحة

٢٥ - يبيّن تقرير الأمين العام (A/71/390، الفقرات ٧٨-٨٠) أنّ هذا المشروع سوف يشمل ما يلي: (أ) النداءات للحصول على أموال والعلاقات مع الجهات المانحة؛ (ب) توفير محتوى صياغة الميزانية البرنامجية من أجل إعداد التقارير لوحدة جمع الأموال وللجهات المانحة، وأيضاً إعداد توقعات أفضل عن الأموال والتدفقات النقدية. وتشمل المرحلة الأولية للمشروع، المقرّر بدؤها قبل الشروع في مرحلة تصميم وبناء الحل، مواءمةَ متطلبات العمل المتعلقة بجمع الأموال والعلاقات مع الجهات المانحة. ومن المقرر أن يبدأ التحضير لهذا المشروع في الربع الأول من عام ٢٠١٧، ونشر الحل في الربع الأخير من عام ٢٠١٨ (انظر مرفق هذا التقرير).

الشركاء المنفّذون

٢٦ - يبيّن تقرير الأمين العام (الوثيقة A/71/390، الفقرات ٨١-٨٣) أنه، بالإضافة إلى وظيفة إدارة المنح، التي نُشِرت بالفعل في إطار أوموجا الأساس، لإدارة عملية التفاعل مع الشركاء المنفذين بشأن إنجاز البرامج والمشاريع المموّلة من التبرعات، سيوفّرُ مشروع الشركاء المنفذين بوابةً وأدواتٍ تتيح لهؤلاء الشركاء أن يطلبوا الأموال وأن يسجّلوا التقدم

المحرز في التنفيذ وأن يقدّموا التفاصيل الأخرى المتصلة بالأداء. ومن المقرر أن يبدأ المشروع في الربع الأخير من عام ٢٠١٧، أي في الوقت الذي يُتوقَّع فيه توافر خبراء العمليات المشاركين في جوانب مشروع صياغة الميزانية المتصلة بتخطيط البرامج والإبلاغ عنها، وهي جوانب مطلوبة كذلك لمشروع الشركاء المنفذين. وسيركز المشروع في البداية على الشركاء المنفذين من منظومة الأمم المتحدة، وسيجرَّب فيه العمل مع عدد قليل من الشركاء المنفذين من خارج الأمم المتحدة. ومن المقرر نشر الحل في الربع الأخير من عام ٢٠١٨ (انظر مرفق هذا التقرير).

إدارة المؤتمرات والمناسبات

٢٧ - يشير تقرير الأمين العام (A/71/390، الفقرات ٨٤-٨٨) إلى أن إدارة المؤتمرات والمناسبات في إطار نظام أوموجا ستشمل ثلاثة عناصر رئيسية هي: (أ) التخطيط للمناسبات، ويشمل تخطيط وإدارة خطة المؤتمرات والاجتماعات الرسمية، والمؤتمرات والاجتماعات غير المدرجة في الخطة، والمؤتمرات والاجتماعات التي تُعقد خارج الموقع، والمناسبات الخاصة؛ (ب) تنفيذ المناسبات، ويشمل سلسلة من العمليات، بدءاً من إنشاء البيانات الرئيسية وإدارة المشاركين حتى التنفيذ والمتابعة؛ (ج) إنتاج الوثائق وتوزيعها، ويشمل ذلك تخطيط وإدارة خدمات الوثائق، سواء كانت مطبوعة أو منشورة بوسائط إعلامية أخرى، بما في ذلك تخصيص الموارد وإعداد الفواتير لهذه الخدمات. ويشير التقرير إلى أن المشروع سيستند إلى نظم قائمة (مثل نظامي iNeed (نظام إدارة العلاقات مع العملاء)؛ و eMeets (النظام الإلكتروني لتخطيط الاجتماعات)) وإلى الخاصية المنفّذة حالياً لنظام أوموجا. ومن المزمع تنفيذ المشروع في مرحلتين، وبدء الأعمال التحضيرية في الربع الأخير من عام ٢٠١٦، واستكمال المرحلة الأولى في الربع الثالث من عام ٢٠١٧، والمرحلة الثانية بحلول الربع الثالث من عام ٢٠١٨ (انظر مرفق هذا التقرير).

إدارة القوات

٢٨ - يشير تقرير الأمين العام (A/71/390، الفقرات ٨٩-٩٢) إلى أن نظام أوموجا لإدارة القوات (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه) يرتبط ارتباطا وثيقاً بمشروع وضع الميزانية في إطار نظام أوموجا، ويقع في ثلاثة عناصر رئيسية هي: (أ) عنصر ”من الخطة إلى الولاية“، ويشمل وضع خطة للموافقة على ولاية بعثة جديدة أو لإجراء تعديلات على بعثة قائمة، باستخدام نماذج ينتجها النظام؛ (ب) عنصر ”من الولاية إلى البعثة“، وينطوي على خطط للتعديل على أساس موافقة مجلس الأمن على الولاية، ويشمله مشروع وضع الميزانية ضمن نظام

أوموجا؛ (ج) عنصر ”تقليص البعثات وتصفيتها“، وهو عنصر مشمول أيضاً بمشروع صياغة الميزانية ضمن نظام أوموجا. ومن المقرّر أن يبدأ العمل التحضيري في الربع الأول من عام ٢٠١٨، وأن يجري التنفيذ في نهاية عام ٢٠١٨ (انظر مرفق هذا التقرير).

التوسعة ٢ لنظام أوموجا

٢٩ - يحدد تقرير الأمين العام (A/71/390، الفقرات ٩٣-٩٨)، أدناه، المشاريع التي تتصلُ بعمليات التوسعة ٢ لنظام أوموجا وتستتبعُ تحديثات تدريجية للوظائف القائمة أو إدماج الوظائف الحالية لنظام أوموجا مع النظم الأخرى: (أ) المبالغ المردودة إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، فيما يتعلق بالأفراد والمعدات المملوكة للوحدات، وهو ما سيشمل الدورة الكاملة للمبالغ المردودة إلى تلك البلدان، إمّا عن طريق إضافة الوظائف المطلوبة إلى أوموجا وإما إدماج الوظائف الحالية لنظام أوموجا مع النظم الأخرى؛ (ب) بوابة الدول الأعضاء الخاصة بحالة المساهمات، التي سيُستعاض عنها بنظام أوموجا؛ (ج) طلبات الحصول على الخدمات من قبيل الخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمرافق وتخطيط النقل، وهي خدمات يُقدَّم العديد منها حالياً من خلال نظام iNeed، الذي سيتعيّن إدماجه بمشروع أوموجا من أجل الاضطلاع بوظائف إدارة المخزون وتقدير التكاليف وإعداد الفواتير غير المتاحة في نظام iNeed. ويشير تقرير الأمين العام إلى أنه سيجري تصميم المشاريع المذكورة أعلاه وبناؤها وتنفيذها خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ (انظر مرفق هذا التقرير).

التعليقات والملاحظات بشأن التنفيذ المقترح للتوسعة ٢ لنظام أوموجا

٣٠ - أعربت اللجنة الاستشارية، في تقاريرها السابقة، باستمرار عن اعتقادها بأن المصلحة العليا للمنظمة تقتضي أن يُنفَّذ مشروع أوموجا بكامل نطاقه، على النحو الذي أقرّته الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٦٢. ولاحظت اللجنة أن مرحلتي الأساس والتوسعة ١ لنظام أوموجا تشملان أساساً المهام المتصلة بالمعاملات والمتصلة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التي كان يغطيها سابقا نظام المعلومات الإدارية المتكامل وغاليليو والعديد من النظم الأخرى القائمة بذاتها. كما أشارت اللجنة إلى أن مرحلة التوسعة ٢ لنظام أوموجا تضم بعض المهام الأكثر استراتيجية، بما فيها التخطيط والبرمجة، وإدارة سلسلة الإمداد ومهام صياغة الميزانية، وأن ضعف تغطية مثل هذه المهام في إطار النظم القائمة هو أحد العوامل الرئيسية المؤدية إلى اتخاذ قرار الجمعية العامة بالتحول إلى النظام المركزي لتخطيط الموارد (انظر القرار ٦٣/٢٦٢). وأكدت اللجنة أهمية تنفيذ المشروع بالكامل بالنسبة إلى حماية الاستثمار

الكبير الذي ضخته الدول الأعضاء بالفعل في هذه المبادرة، وكذلك لتحقيق جميع فوائد المشروع. وفي ضوء ما سبق، ترحب اللجنة الاستشارية بجهود الأمين العام الرامية إلى تقديم مقترح بشأن تنفيذ جميع ما تبقى من وظائف/عمليات التوسعة ٢ لنظام أوموجا، والاستجابة بالتالي لطلب الجمعية العامة بأن يُنفّذ النطاق الكامل لنظام أوموجا، على النحو المقترح في البداية، بحلول نهاية عام ٢٠١٨ (انظر الفقرة ٥ أعلاه). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يجري تنفيذ التوسعة ٢ لنظام أوموجا وفقاً للخطة التي اقترحها الأمين العام.

٣١ - واستناداً إلى الشكل الثالث الوارد في تقرير الأمين العام، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجدول الزمني المقترح لتنفيذ التوسعة ٢ لنظام أوموجا يشمل تنفيذ سبعة مشاريع تتضمن العديد من الأنشطة المقرَّر أن تُنفَّذ بالتوازي وتتّسم بالترابط وتتطلب توافر نفس الموظفين ذوي المهارات في مراحل محددة من كل مشروع. وتشدد اللجنة على أن التنفيذ الناجح للتوسعة ٢ لنظام أوموجا والمشاريع السبعة ذات الصلة الموصوفة أعلاه سيتطلب إدارةً قويةً للمشروع وللموارد من الموظفين، واتخاذَ تدابير استباقية لمعالجة جميع التحديات والمخاطر المتأصلة في الجدول الزمني الضيق للتنفيذ، وذلك لتجنب ارتكاب الأخطاء وحالات التأخُّر وكفالة بقاء المشروع على المسار الصحيح. وتكرّر اللجنة الاستشارية التأكيد على أهمية السعي إلى ضمان الاستفادة من جميع الدروس المستخلصة من عمليات النشر السابقة، بما في ذلك تلك المتعلقة باستعداد المنظمة، وإدراجها بشكل كامل في تخطيط المشاريع وإدارتها.

هاء - ترقية برمجيات ''ساب''

٣٢ - يشير تقرير الأمين العام إلى ضرورة ترقية برمجيات نظام أوموجا بحلول عام ٢٠٢٠ لكفالة استمرار الدعم من جانب الجهة البائعة للبرمجيات. وعند الاستفسار بشأن توقيت الترقية، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن هناك بعض الترابط بين المراحل المختلفة من مشروع إدارة سلسلة الإمدادات وترقية برمجيات ''ساب''، التي يجب تنفيذها بعد تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع إدارة سلسلة الإمداد ووقف تشغيل نظام غاليليو، وقبل بناء واختبار المرحلة ٢، التي تتطلب ترقية برمجيات ''ساب''. وتؤكد اللجنة الاستشارية مجدداً ضرورة تخطيط المشاريع وإدارتها بكفاءة لكفالة التسلسل السليم للعمليات، من دون تعطيل أو تأخير (انظر الفقرة ٣١ أعلاه).

واو - إدخال تحسينات على نظام أوموجا - الإدماج

٣٣ - يشير تقرير الأمين العام إلى أن هذا المشروع يغطي التحسينات التي حددتها فرقة العمل المعنية بمرحلة ما بعد التنفيذ، والمقرّر تنفيذها في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وتشمل هذه التحسينات مثلاً تمديد الجزء الأكبر من عقود الموظفين وتحديث الجداول المرجعية، بالإضافة إلى تبسيط إدارة السفر، وكلها تحسينات يمكن أن تقلل كثيرا من الجهد اليدوي والأخطاء اليدوية. وتثق اللجنة الاستشارية في أن الأولوية ستعطى لتنفيذ التحسينات التي تنطوي على فوائد كبرى وفي أن الأمين العام سيُبلغ عن التقدم المحرز في تقريره المرحلي المقبل.

زاي - تحقيق الفوائد

٣٤ - ترد معلومات عن مراكز تحقيق الفوائد في الفقرات من ١٠٣ إلى ١٣٤ من تقرير الأمين العام. ويشار إلى أنه، استجابةً لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريريه المرحليين السنويين الرابع والخامس بشأن تنفيذ نظام أوموجا (انظر A/70/158 و A/71/180، على التوالي)، استُعرضت الفوائد المستهدفة على أساس الخبرات المكتسبة في إطار استخدام نظام أوموجا واستعرض المسؤولون عن العمليات المجالات التي سبق تحديدها بالإضافة إلى مجالات جديدة يحتمل أن يحدث فيها تأثير. وبالإضافة إلى ذلك، يشير التقرير إلى أن النهج المعدل يربط بين الفوائد النوعية والفوائد الكمية المحتملة. وعلاوةً على ذلك، فإن تقييم العوامل الكامنة وراء تحقيق الفوائد الكمية، حيثما تسنّى ذلك، من خلال المقارنات بين ما قبل وما بعد تنفيذ أعدادٍ كبيرة من المعاملات، والفوائد الكمية التي تحققت بالفعل، وإلغاء مراحل العمل وإعادة توزيعه فيما بين المواقع، بالإضافة إلى أن الفوائد الكمية لن تتحقق بالكامل إلا بعد النشر التام للنظام وتثبيته، وهو أمر قد يستغرق سنة واحدة بعد التنفيذ الكامل. ويشير التقرير أيضاً إلى أن تقدير الفوائد الكمية يتفادى الحساب المزدوج لأي فوائد يمكن أن تتحقق، وذلك بدمج الخدمات الإدارية في إطار نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي (انظر A/71/417 وتقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة).

٣٥ - ويقدم تقرير الأمين العام تفاصيل عن الفوائد النوعية التي تحققت في مجالات الموارد البشرية والشؤون المالية وخدمات الدعم المركزية وسلسلة الإمدادات واللوجستيات والتكنولوجيا وإدارة البيانات. وفيما يتعلق بالفوائد الكمية، يؤكد الأمين العام مجددا التزامه بتحقيق فوائد كمية إجمالية تتراوح بين ١٤٠ مليون و ٢٢٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠١٩. والجدول ٢ من تقرير الأمين العام يقدم توزيعا لهذه الفوائد بين الميزانية العادية وميزانيتي حفظ السلام وحساب الدعم، بحسب الفترة المالية.

٣٦ - ويرى مجلس مراجعي الحسابات، مع ذلك، أن هذه التقديرات تستند إلى تقييم الفوائد المحتملة الذي أُعد في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١، وأنها لا تعكس ما يمكن للمشروع أن يقدمه في الواقع في ظل الظروف الراهنة (A/71/180، الفقرات ٩٨-١٠٤). ويشير المجلس إلى أنه قد تم الاتفاق أساساً على هدف ثابت يقضي بخفض الميزانية وأنه طُلب فيما بعد إلى الإدارات أن تحدد السبل التي يمكن أن يسهم بها كل منها في تحقيق هذا الهدف المتعلق بخفض التكلفة، بما في ذلك إتاحة الفرص لتحقيق تخفيضات الميزانية الناشئة عن الوظائف المجمدة والوظائف الملغاة وتخفيضات غير متعلقة بالوظائف. ويشير المجلس إلى أن عدم توافر بيانات الأداء الأساسية يزيد من احتمال أن تكون التخفيضات قد اتفق عليها استجابةً لرغبة الإدارات في استيعابها، عوضاً عن الاعتماد على التخفيض المحتمل. وأثناء الإشارة إلى أن مراجعة المجلس للحسابات قد أُنجزت قبل بضعة أشهر من إصدار تقرير الأمين العام، علمت اللجنة الاستشارية، أثناء تبادل الآراء بشأنه مع المجلس، أن المجلس يرى أن تقدماً ضئيلاً قد أُحرز بشأن التوصيات الواردة في الفقرتين ١٦ و ٢٦ من تقريره المرحلي السنوي الثاني (A/68/151). وأشار المجلس أيضاً إلى استنتاجه السابق بأن حجة المكاسب الأصلية قد دُعمت بتطبيق المعايير المرجعية في هذا المجال، استنادا إلى عدد من الافتراضات التي قد تنطبق أو لا تنطبق في سياق الأمم المتحدة. ومع التسليم بأن هذا النهج معقول في ذلك الوقت، فقد أشار المجلس إلى ضرورة أن يعاد النظر في بيان الجدوى في إطار مرحلة تنفيذ المشروع. وذكر المجلس أيضاً أن هناك أدلة قليلة على أن لدى الأمانة العامة أساسا أقوى للأرقام الواردة في الجدول ٢ من تقرير الأمين العام. ويوصي المجلس بتحديث دراسة الجدوى المتعلقة بنظام أوموجا (انظر A/70/158، الموجز، الفقرة ١٩ (و)، و A/71/180، الفقرة ١٠٠). وتتفق اللجنة الاستشارية مع مجلس مراجعي الحسابات في هذا الصدد.

٣٧ - وتؤكد اللجنة الاستشارية الحاجة إلى إعداد دراسة جدوى أكثر فعالية لمشروع أوموجا، الذي يمثل أحد أكبر وأهم مبادرات التحول في تسيير الأعمال التي تضطلع بها المنظمة. وترى أنه ينبغي لهذه الدراسة أن تعكس أوجه الكفاءة والفوائد الفعلية التي تحققت من خلال تنفيذ الحل عوضاً عن الأهداف المصطنعة لخفض الميزانية، وينبغي أن تقدم أيضاً معلومات واضحة عن فوائد المشروع وتكاليفه (انظر الفرع الثالث - أولاً أدناه). وفي ضوء ما سبق، توصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام تحديث بيان الجدوى المتعلق بمشروع أوموجا، مع مراعاة جميع التوصيات ذات الصلة الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات. وينبغي أن يُطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يكفل وضع خطط واقعية لتحقيق الفوائد للكيانات المنفذة، مع إرفاقها بتفاصيل عن الفوائد النوعية والكمية معاً.

حاء - ترشيد الموارد وإعادة تنظيمها وتشكيلها

٣٨ - ترد معلومات عن ترشيد الموارد وإعادة تنظيمها وتشكيلها في الفقرات من ١٣٥ إلى ١٥١ من تقرير الأمين العام. ويبرز التقرير أهمية إعادة تنظيم وهيكلة موارد المشاريع المخصصة لمعالجة المسائل الرئيسية المتعلقة بالتوظيف والتي يمكن أن تؤثر على التنفيذ الناجح لخطة العمل للفترة الممتدة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩. ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن فريق المشروع سيُقلَّص تدريجيا ويُدمَج معظمه في نهاية المطاف في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجزء منه في مجالات وظيفية أخرى. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قد أذنت، في قرارها ٧٠/٢٤٨ ألف، إلى الأمين العام باتخاذ إجراء مؤقت، بصفة استثنائية، لإرجاء تقليص حجم فريق مشروع أوموجا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (انظر A/70/7/Add.19، الفقرة ٤٥).

٣٩ - ويقدم الجدول ٣ من تقرير الأمين العام موجزا عن الوظائف المأذون بها وعن حالة شغل الوظائف والشواغر اعتبارا من ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦، حيث يبين أنه: (أ) من الوظائف التسعين المعتمدة لمشروع أوموجا، كانت هناك ٧٧ وظيفة مشغولة، و ٣ وظائف يجري استقدام موظفين فيها، و ٥ محجوزة لموظفين منتدبين، و ٥ مجمدة (شاغرة بصفة دائمة) تحسباً لتقليص حجم المشروع؛ (ب) وفي عام ٢٠١٧، يقترح عدد صاف قدره ٧٨ وظيفة، يعكس إلغاء ٢١ وظيفة (٣ مد-١، و ٤ ف-٥، و ١٠ ف-٤، و ٤ من فئة الخدمات العامة) وإنشاء ٩ وظائف جديدة (٣ ف-٤، و ٢ ف-٢، و ٤ من فئة الخدمات العامة (الرتب الرئيسية))؛ (ج) وفي عام ٢٠١٨، يُقترح إجراء تخفيض آخر يصل إلى ٧٤ وظيفة، مع اقتراح إلغاء ٦ وظائف (٣ ف-٥ و ٣ ف-٤) واقتراح إنشاء وظيفتين جديدتين (برتبة ف-٢)؛ (د) وفي عام ٢٠١٩، يُقترح إجراء تخفيض آخر يصل إلى ١٤ وظيفة (١ برتبة مساعد أمين عام، و ٢ مد-١، و ٣ ف-٥، و ٤ ف-٤، و ٤ من فئة الخدمات العامة)، مما سيؤدي إلى ما مجموعه ٦٠ وظيفة. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن ثلاثا من أصل خمس وظائف مجمدة لموظفين موفدين في مهمة يُقترَح إلغاؤها اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، على النحو المبين في الجدول ٤ من تقرير الأمين العام. وقد عادت موظفة في إحدى الوظيفتين المتبقيتين من فئة الخدمات العامة إلى وظيفتها ومن المقرّر عودة موظف واحد برتبة ف-٥ في تموز/يوليه ٢٠١٨. ووفقاً لما تشير إليه الفقرة ١٣٩ من التقرير، فإن ذلك سيتيح إعادة تنظيم المهام وتوصيف الموارد لتلبية احتياجات مشاريع التوسعة ٢ في الوقت الذي يقلص فيه حجم الفريق. ومنذ صدور التقرير، أُوقف التعيين في وظائف أخرى، واقترح إلغاء بعضها وإعادة توصيف مهام أخرى.

٤٠ - ويرد الهيكل التنظيمي لـ ٧٨ وظيفة مقترحة وتوزيعها في عام ٢٠١٧ في مرفق تقرير الأمين العام. ويقترح الأمين العام إعادة تنظيم الموظفين والمتعاقدين في عدد قليل من الأفرقة المتكاملة لتحقيق قدر أكبر من التوحيد والتكامل بين الأعمال والمهام التقنية. وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن يعاد، اعتباراً من عام ٢٠١٧، ندب ثماني وظائف (٥ ف-٥ و ٣ ف-٤) لمجالات تسيير الأعمال ولمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل بناء القدرات المخصصة لتعميم نظام أوموجا ومواصلة تقديم الدعم له.

٤١ - ويقدم الأمين العام أيضا معلومات عن المهام التي عُممت بالفعل أو التي في طور التعميم إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذه المعلومات تشمل ما يلي: (أ) المسؤولية عن الهيكل الأساسي لنظام أوموجا بأكمله، بما في ذلك الخدمات المتعاقد عليها مع بائعين خارجيين؛ (ب) وتنسيق موارد المعلومات المتعلقة بالأعمال التجارية على المستوى العالمي؛ (ج) وتنسيق الدعم المقدم للإنتاج؛ (د) وإدماج جميع الدورات التدريبية على أوموجا في نظام إنسبيرا لإدارة التعلم بالتعاون فيما بين كل من مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومكتب إدارة الموارد البشرية وفريق أوموجا. وتشمل المهام الإضافية المقرر نقلها إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما يلي: تهيئة إمكانية دخول المستخدمين إلى النظام؛ وانتقال التغييرات في رموز البرامجيات من مرحلة الإعداد إلى مرحلة الإنتاج؛ وصيانة نظام التدريب على أوموجا.

٤٢ - وترحب اللجنة الاستشارية بمقترحات الأمين العام لإعادة هيكلة فريق مشروع أوموجا وتقليص حجمه بشكل تدريجي، وكذلك بتعميم مهام نظام أوموجا على مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وترى أن التغييرات المقترحة - بما فيها التخفيض المقترح لعدد وظائف الرتب العليا - الذي يقابله جزئيا اقتراح إنشاء وظائف بمستوى المبتدئين، بالإضافة إلى إنشاء عدد قليل من الأفرقة يُدمج فيها الموظفون والمتعاقدون، هي تغييرات تمثل نهجا إيجابيا من شأنه أن يؤدي إلى هيكلٍ للوظائف يضم عدداً أقل من ذي قبل من الرتب العليا، ويدعم نقل المعارف من الخبراء الاستشاريين إلى الموظفين، ويحسن مواءمة موارد المشروع مع متطلبات أنشطة المشاريع المقرر إنجازها في عام ٢٠١٧. وتواصل اللجنة الاستشارية تأكيد أهمية ضمان نقل المعارف من الخبراء الاستشاريين إلى الموظفين للحد من الاعتماد على الخدمات التعاقدية، وكذلك من الاحتياجات من الموارد اللازمة لها، والتي تمثل نسبة كبيرة من تكاليف المشروع.

طاء - تكاليف المشروع

٤٣ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قد أكدت مرارا وتكرارا طلبها إلى الأمين العام بأن يحتفظ ببيان مفصل عن التكاليف غير المباشرة، بما فيها المتعلقة بالأنشطة التحضيرية، وأن يوفر على أكمل وجه معلومات كاملة الشفافية عن تلك التكاليف في تقاريره المرحلية. كما أكدت الجمعية طلبها إلى الأمين العام بأن يستوعب التكاليف غير المباشرة ضمن الميزانية المعتمدة لكل إدارة من الإدارات[٨]. ويشير مجلس مراجعي الحسابات في تقريره (A/71/180) إلى أنه ليس لدى الأمانة العامة فهم واضح للتكاليف غير المباشرة التي تستوعبها وحدات العمل لقاء تنفيذ أنشطة مثل تنقية البيانات وتدريب المستعملين واختبارهم وأن هذه التكاليف قد حُملت على الميزانيات الحالية للإدارات منذ فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٤٤ - وتعرب اللجنة الاستشارية عن خيبة الأمل لأنه قد أُحرز حتى الآن تقدم ضئيل في الاستجابة لطلبات الجمعية العامة وفي حفظ حسابات مفصلة للتكاليف غير المباشرة التي استوعبتها الإدارات، أو إجراء تحليل للتكلفة الإجمالية لملكية مشروع أوموجا. وترى اللجنة أن عدم توافر معلومات عن التكاليف الفعلية لتنفيذ المشروع يعبر عن ضعف في إدارة المشروع وأن ذلك قد يؤثر على اتخاذ الجمعية العامة لقرارات مستنيرة. ومع أنها تسلم باحتمال ألا تكون المعلومات المفصلة عن كل هذه التكاليف قد جُمعت عند بداية تنفيذ نظام أوموجا نظراً للقيود التي كانت مفروضة على نظم معلومات سابقة مثل نظام المعلومات الإدارية المتكامل، ترى أنه من الممكن بذل المزيد من الجهود لتقدير هذه التكاليف. وعلاوة على ذلك، ينبغي نشر نظام أوموجا لتخفيف القيود التقنية المتصلة بالنظم القديمة، التي استعيض عنها إلى حد كبير، على نطاق الأمانة العامة.

٤٥ - ويسلِّط مجلس مراجعي الحسابات الضوء أيضاً على ضرورة تقدير تكاليف الدعم الطويلة الأجل للأصول من قبيل نظام أوموجا، والتكلفة الإجمالية لملكيتها، على نحو تحدد فيه جميع التكاليف المتكبدة على مدى عمر النظام المترتبة على امتلاكه، بما في ذلك تكاليف شرائه وتطويره وتكاليف تركيبه ونشره وتشغيله وتحسينه وصيانته على مدى الوقت. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أوصت أيضاً بأن يُطلب إلى الأمين العام إكمال تحليل التكلفة الإجمالية لملكية مشروع أوموجا وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة (انظر A/66/7/Add.1 و A/68/7/Add.7). وما زالت اللجنة الاستشارية ترى أن التكلفة

(٨) انظر قرارات الجمعية العامة ٦٦/٢٦٣، و ٦٧/٢٤٦، و ٦٨/٢٤٨ من ألف إلى جيم، و ٦٩/٢٧٤، و ٧٠/٢٤٨ ألف.

الإجمالية للملكية النظام هي أحد المدخلات الأساسية لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاستثمارات وتكرر توصياتها السابقة.

٤٦ - وفيما يتعلق بنفقات المشروع، يقر مجلس مراجعي الحسابات بأن فريق أوموجا واصل تحسين رصد التكاليف ووضع أدوات لتتبع وإبلاغ النفقات استنادا إلى كراسات الشروط وعقود الموردين وطلبات الشراء التي يعدها نظام أوموجا، والإبلاغ عن موارد الميزانية المستهلكة ومواردها الملتزم بها. إلا أن المجلس يلاحظ أن الأداة تبين استهلاك الموارد بدلا من المنجزات التي يحققها المشروع، وأنه لا توجد صلات واضحة بين التكاليف المتكبدة والتقدم المحرز. وفي حين تلاحظ اللجنة الاستشارية القيود المتصلة بالأدوات والمنهجية المستخدمة، فإنها ترى أنه بناء على المعلومات المتاحة، ينبغي بذل المزيد من الجهود لإجراء تحليل أكثر دقة لنفقات المشروع ومنجزاته على أساس سنوي منذ بدايته في عام ٢٠٠٨، بغية ربط الميزانية بمراحل المشروع الرئيسية. وينبغي أن يتضمن ذلك التحليل تفاصيل عن توزيع تكاليف الخدمات التعاقدية وجميع فئات النفقات الأخرى، وأن يهدف إلى تزويد الجمعية العامة بمعلومات محسنة عن الطريقة التي استخدمت بها الموارد المعتمدة للمشروع، بما فيها الموارد التي لم تسفر عن تحقيق أي من منجزات المشروع.

ياء - تكاليف تشغيل نظام أوموجا وصيانته ودعمه

٤٧ - ترد في الفقرة ١٨٤ من تقرير الأمين العام معلومات عن تكاليف تشغيل نظام أوموجا وصيانته ودعمه. ويشير الأمين العام إلى أن ميزانية المشروع لا تشمل تكاليف تشغيل النظام وصيانته ودعمه في مرحلة ما بعد النشر، من قبيل الاحتياجات من المعدات الحاسوبية اللازمة للإنتاج، والحفاظ على تراخيص البرمجيات الحاسوبية، وخدمات الاستضافة، والاتصالات، والدعم التقني، وهي تكاليف تشغيلية متكررة وبالتالي فهي مدرجة في ميزانية مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وميزانيات حفظ السلام. ومثلما يشير الأمين العام، ترد الاحتياجات لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ في تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة (A/71/400) وهي مدرجة في مخطط الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وبغض النظر عن الجهة التي تدرج في ميزانيتها هذه التكاليف، تشدد اللجنة الاستشارية على ضرورة إدراج هذه التكاليف في تحليل التكاليف الإجمالية للملكية وبيانها بشفافية في ذلك التحليل (انظر الفقرة ٤٥ أعلاه).

كاف - الاحتياجات من الموارد

٤٨ - يعرض الجدول ٥ من تقرير الأمين العام (A/71/390) موجزاً لنفقات فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، يبين أن الاحتياجات الفعلية بلغت ٥٠٠ ٥١٨ ١١١ دولار، بما يمثل انخفاضاً قدره ٥٠٠ ٨٦٧ ١٧ دولار مقارنة بالموارد المقترحة البالغة ٠٠٠ ٣٨٦ ١٢٩ دولار. ويشير الأمين العام إلى أن الأموال غير المستخدمة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ تعزى إلى تأجيل العديد من الأنشطة المتصلة بالتوسعة ٢ من نظام أوموجا.

٤٩ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (المرجع نفسه، الجدول ٦) ما قدره ٦٠٠ ٩٧٠ ٩٨ دولار، بما يمثل زيادة قدرها ٩٠٠ ٦٧٨ ٤٤ دولار على الاحتياجات المتوقعة البالغة ٧٠٠ ٢٩١ ٥٤ دولار. وبمراعاة المبالغ غير المستخدمة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (٥٠٠ ٨٦٧ ١٧ دولار)، يبلغ صافي الاحتياجات الإضافية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما مقداره ٤٠٠ ٨١١ ٢٦ دولار. ولدى الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية عن الاحتياجات المقترحة حسب وجه الإنفاق على النحو التالي:

(أ) الوظائف وتكاليف الموظفين الأخرى: ستغطي الموارد المقترحة للوظائف، المقدرة بمبلغ ٠٠٠ ٠٤٥ ٢٨ دولار في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، المرتبات والتكاليف العامة للموظفين فيما يخص ٩٠ وظيفة في عام ٢٠١٦ و ٧٨ وظيفة (١ أمين عام مساعد و ١ مد-٢ و ٤ مد-١ و ١٧ ف-٥ و ٢٧ ف-٤ و ١٢ ف-٣ و ٣ ف-٢ و ٥ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ٨ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في عام ٢٠١٧. وتقدر الاحتياجات المقترحة لتكاليف الموظفين الأخرى في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بمبلغ ٦٠٠ ٨٩٧ ١٤ دولار، وذلك لتغطية تكاليف ٤١ وظيفة مؤقتة في عام ٢٠١٦ و ٤٠ وظيفة مؤقتة في عام ٢٠١٧، وهي وظائف مطلوبة لتحقيق مزيج من الموظفين المعينين لخبرتهم المتخصصة، من خلال إعارات من منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة أو توظيف خارجي، وخبراء في الأعمال من إدارات ومكاتب مختلفة.

(ب) موارد الخدمات التعاقدية: ستغطي الموارد المقترحة لموارد الخدمات التعاقدية، المقدرة بمبلغ ٤٧,٥ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أساسا تكاليف ما يلي: '١' خدمات بائع البرمجيات لتحسين الدعم، بما في ذلك التصعيد المعجل لمعالجة الحوادث الحرجة، والحصول على مشورة الخبراء في مجال يتعلق ببرمجيات SAP وخدمات الضمان؛ '٢' خدمات الجهة المسؤولة عن تكامل النظم، وتشمل كلا من الموارد الخارجية لتنفيذ أنشطة، من قبيل أنشطة 'بناء' البرمجيات وإصلاح عيوب في البرمجيات ومعالجة المسائل

المتصلة بالبيانات، والموارد الداخلية، لتوفير كبار الاختصاصيين الفنيين، وكبار الاختصاصيين في المجالات المتعددة الوظائف، ومصممي الأنظمة، التي تغطي تخصصات مختلفة. وأُبلغت اللجنة بأنه، فيما يتعلق بمشاريع التوسعة ٢ لنظام أوموجا، تشمل الجهود المبذولة لاحتواء التكاليف الحد بقدر الإمكان من الطلب على الموارد الداخلية المرتفعة التكاليف أثناء التنفيذ ولأغراض نقل المعرفة، وذلك باستخدام موارد خارجية متى أمكن وبتدريب موظفي المشروع قبل مرحلتي التصميم والبناء بالقدر المستطاع؛

(ج) السفر: تقدر الموارد المقترحة لسفر الموظفين بمبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ ١ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بما يمثل انخفاضا متوقعا قدره ٢٠٠ ١٥٧ ١ دولار (٤٨,١ في المائة) مقارنة بالاعتماد البالغ ٢٠٠ ٤٠٧ ٢ دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، يعزى إلى انخفاض الاحتياجات فيما يتعلق بسفر خبراء العمليات للقيام بمهام في مجال تحويل البيانات وتنفيذ أنشطة إضافية تمهيدا لنشر النظام؛

(د) مصروفات التشغيل العامة: تقدر الموارد المقترحة لمصروفات التشغيل العامة بمبلغ ٠٠٠ ٩٤٠ ٤ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بما يمثل انخفاضا قدره ٥٠٠ ٣٦٨ دولار (٦,٩ في المائة) مقارنة بالاعتماد البالغ ٥٠٠ ٣٠٨ ٥ دولار في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وستغطي تكاليف إيجار المكاتب (٠٠٠ ٣٩٠ ٤ دولار)، واتفاقات مستوى خدمات تشمل معدات التشغيل الآلي للمكاتب (٠٠٠ ٢٢٠ دولار)، والاتصالات (٠٠٠ ٣٣٠ دولار)؛

(هـ) الأثاث والمعدات: تقدر الموارد المقترحة للأثاث والمعدات بمبلغ ٤٠٠ ٢٨٨ ١ دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بما يمثل انخفاضا قدره ٦٠٠ ٤٠٥ ٢ دولار (٦٥ في المائة) مقارنة بالاعتماد البالغ ٠٠٠ ٦٩٤ ٣ دولار في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وستغطي تكاليف إحلال المعدات المكتبية، بما في ذلك نحو ٦٠ حاسوبا سنويا، وقواعد تثبيت، وطابعات (٤٠٠ ٥٨٨ دولار)، واعتمادا لتغطية الاحتياجات من التراخيص والبرمجيات (٠٠٠ ٧٠٠ دولار)، بما في ذلك منصة أنظمة متنقلة.

٥٠ - ويرد في الجدول ٧ من تقرير الأمين العام موجز لإجمالي تكاليف المشروع منذ بدايته في عام ٢٠٠٨. وعلى النحو المشار إليه، يبلغ مجموع الموارد المعتمدة للمشروع ٠٠٠ ٣٥٢ ٤٣٩ دولار، وبلغت النفقات الفعلية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥ ما مجموعه ٨٠٠ ١٩٢ ٣٦٧ دولار، وتقدَّر الاحتياجات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بمبلغ ٦٠٠ ٩٧٠ ٩٨ دولار، وتقدر الاحتياجات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بمبلغ ٦٠٠ ٩٧٠ ٩٨ دولار، ليصل بذلك مجموع احتياجات المشروع في نهاية عام ٢٠١٧ إلى

مبلغ ٤٠٠ ١٦٣ ٤٦٦ دولار، بما يمثل زيادة قدرها ٤٠٠ ٨١١ ٢٦ دولار على الميزانية المعتمدة (٠٠٠ ٣٥٢ ٤٣٩ دولار).

٥١ - وتقدر الاحتياجات المتوقعة من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (المرجع نفسه، الجدول ٨) بمبلغ ٠٠٠ ٨٠٠ ٧٧ دولار، يتألف من ٠٠٠ ٩٠٠ ٤٥ دولار لعام ٢٠١٨ و ٠٠٠ ٩٠٠ ٣١ دولار لعام ٢٠١٩. وعلى النحو المبين بإيجاز في الجدول ٩ من تقرير الأمين العام، سيرتفع مجموع الاحتياجات المتوقعة من الموارد لمشروع أوموجا إلى مبلغ ٤٠٠ ٩٦٣ ٥٤٣ دولار.

٥٢ - ولدى الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية عن نفقات المشروع حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، والموارد المتبقية، والنفقات الشهرية المتوقعة. وبينت المعلومات المقدمة أن موارد المشروع المتاحة حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، دون أي زيادة أخرى، ستكفي لتغطية الاحتياجات من الالتزامات المتعلقة بالخدمات التعاقدية لعام ٢٠١٧، التي سيلتزم بها في أواخر عام ٢٠١٦، والالتزامات المتعلقة بالإيجار واتفاقات مستوى الخدمات والتراخيص لعام ٢٠١٧، التي سيلتزم بها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، والتكاليف الشهرية الجارية للمشروع حتى شباط/فبراير ٢٠١٧.

٥٣ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قد طلبت، في قرارها ٢٤٨/٧٠ ألف، إلى الأمين العام أن يبذل كل جهد ممكن لتفادي تجاوز التكاليف للحدود المقررة لها من خلال تدابير تحسين الكفاءة والإدارة السليمة للمشروع، وتجنبِ أيّ تنقيح ينطوي على زيادة إضافية في الميزانية طيلة الفترة المتبقية في الجدول الزمني للمشروع، وذلك حتى اكتمال نشر أوموجا. وتشعر اللجنة الاستشارية بخيبة أمل لأنه على الرغم من الجهود المبذولة (انظر الفقرتين ٤٢ و ٤٩ (ب) أعلاه)، لم يتسنّ تفادي حدوث زيادات أخرى في ميزانية المشروع.

٥٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد التي يقترحها الأمين العام، والتي من شأنها أن ترفع إجمالي ميزانية المشروع منذ بدايته في عام ٢٠٠٨ وحتى نهاية الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى مبلغ إجماليه ٤٠٠ ٩٦٣ ٥٤٣ مليون دولار، وهو ما سيمثل زيادة قدرها ٤٠٠ ٦١١ ١٠٤ دولار أو ٢٣,٨ في المائة على الميزانية المعتمدة البالغة ٠٠٠ ٣٥٢ ٤٣٩ دولار. ويساور اللجنة الاستشارية القلق إزاء اقتراح الأمين العام زيادة كبيرة أخرى في ميزانية المشروع في الوقت الذي لا توجد فيه شفافية كافية بشأن تكاليف المشروع الإجمالية وإزاء عدم تحديث بيان جدوى المشروع ليعكس أوجه الكفاءة والمنافع الفعلية التي تحققت من خلال تنفيذ النظام. وفي حين تعتقد اللجنة الاستشارية

بقوة أن النطاق الكامل للمشروع على النحو المقترح في تقرير الأمين العام ينبغي أن ينفذ وفقا للجدول الزمني المقترح في الشكل الثالث من التقرير المرحلي الثامن (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه)، وتوصي بذلك، فبالنظر إلى ضخامة المشروع، ترى اللجنة أن المعلومات المتوافرة عن إجمالي تكاليف المشروع ومنافعه ليست كافية بالقدر الذي يتيح للجمعة العامة اتخاذ قرار مستنير تماماً بشأن الاحتياجات من الموارد المقترحة للمشروع، أو لتزويد الجمعية العامة بضمانات كافية بإمكانية السيطرة على تكاليف المشروع على مدى الفترة المتبقية من التنفيذ.

٥٥ - وبالنظر إلى ما تقدم، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجري تحليلا لإجمالي تكاليف المشروع ومنافعه، بما في ذلك التكاليف غير المباشرة التي تتحملها الكيانات المنفذة (انظر الفقرتين ٤٣ و ٤٤ أعلاه)، وأن يحدِّث بيان الجدوى مع مراعاة التعليقات والتوصيات الواردة أعلاه. وينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام أيضاً أن يقدم بيان الجدوى المحدث ونتائج تحليل التكاليف والمنافع إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيها في الجزء الثاني من دورتها الحادية والسبعين المستأنفة.

٥٦ - وإلى حين نظر الجمعية العامة في ذلك التحليل، ومع مراعاة المعلومات المقدمة عن مدى توافر الموارد حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (انظر الفقرة ٥٢ أعلاه)، توصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة، في هذه المرحلة، على ٥٠ في المائة من صافي الاحتياجات المنقحة الإضافية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ البالغة ٤٠٠ ٨١١ ٢٦ دولار، أي على مبلغ ٧٠٠ ٤٠٥ ١٣ دولار، لتغطية تمويل المشروع إلى أن تصدر الجمعية العامة قرارا آخر في الجزء الثاني من دورتها الحادية والسبعين المستأنفة بشأن تمويل المشروع حتى نهاية عام ٢٠١٧.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٥٧- ترد في الفقرة ١٨٧ من التقرير المرحلي الثامن للأمين العام الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها. وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتعليقاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات أعلاه، بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن تحيط علما بالتقدم المحرز في تنفيذ نظام أوموجا منذ صدور التقرير المرحلي السابع؛

(ب) أن توافق على ٥٠ في المائة من صافي الاحتياجات المنقحة الإضافية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ البالغة ٤٠٠ ٨١١ ٢٦ دولار، أي على مبلغ ٧٠٠ ٤٠٥ ١٣ دولار، لتغطية احتياجات المشروع إلى أن تصدر الجمعية العامة قرارا آخر في الجزء الثاني من دورتها الحادية والسبعين المستأنفة بشأن تمويل المشروع حتى نهاية عام ٢٠١٧؛

الميزانية البرنامجية

(ج) أن تعتمد مبلغاً قدره ٩٠٠ ٠١٠ ٢ دولار في إطار الباب ٢٩ ألف، مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وهو ما يمثل حصة الميزانية العادية في عبء التكاليف الإضافية لمشروع أوموجا، على أن يقيّد هذا المبلغ كمصروف محمّل على حساب صندوق الطوارئ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧؛

حساب دعم عمليات حفظ السلام

(د) أن تحيط علما بأن احتياجات من الموارد قدرها ٥٠٠ ٣١١ ٨ دولار ستدرج في الاحتياجات اللاحقة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة المالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨؛

الموارد الخارجة عن الميزانية

(هـ) أن تحيط علما بأن احتياجات قدرها ٣٠٠ ٠٨٣ ٣ دولار ستُموّل من الموارد الخارجة عن الميزانية في الفترة المالية الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٥٨ - وستعود اللجنة الاستشارية إلى مسألة الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ في سياق نظرها في التقرير المرحلي التالي للأمين العام.

المرفق

الجدول الزمني وخطة العمل لمشروع أوموجا، ٢٠١٦ – عام ٢٠١٨

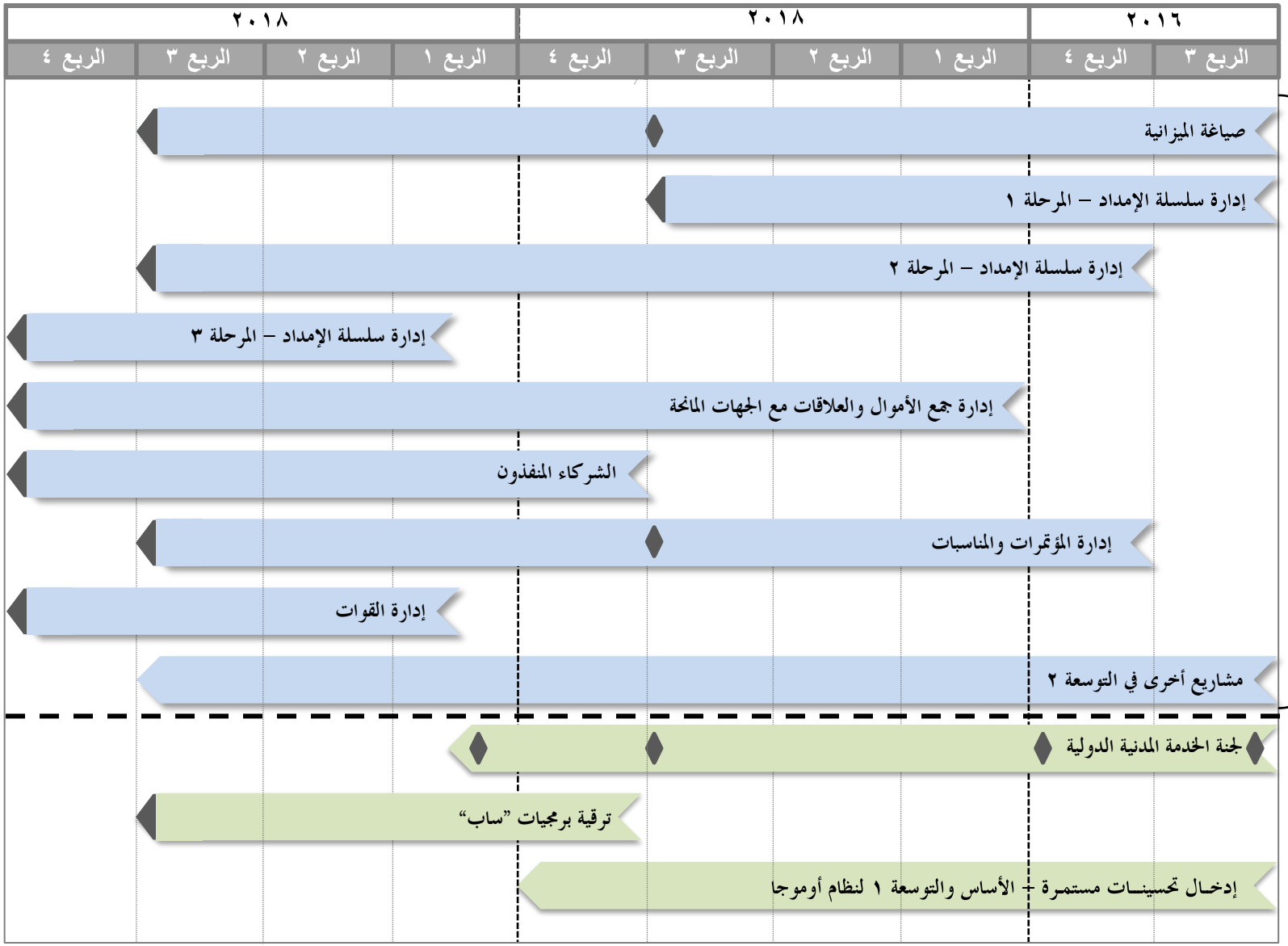

المصدر: A/71/390، الشكل الثالث.